

العنوان: تاملات ونظرات في مسالة المؤشرات
المصدر: منبر الحوار
المؤلف الرئيسي: عزت، هبة رؤوف
المجلد/العدد: مج 9, ع 32,33
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 1994
الناشر: دار الكوثر
الشهر: صيف
الصفحات: 136 - 144
رقم MD: 372743
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: HumanIndex
مواضيع: الرؤية الاسلامية، الدراسات الاجتماعية، التاملات، المؤشرات، المنهج العلمي، العلوم الاجتماعية، المعرفة الغربية، التطور المجتمعي، قياس التطور، العالم الاسلامي
رابط: https://search.mandumah.com/Record/372743

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تأمّلات ونظرات في مسألة المؤشرات

هبة رؤوف عزت(*)

قد يظن القارىء لعنوان هذا «المقال» أن هناك تناقضاً ما فيه، فالتأمل والنظر يدخلان في مجال الفلسفة والدين، أما مسألة المؤشرات في الدراسات الاجتماعية فهي سعي إلى تحقيق الضبط الموضوعي الكامل والحيادية العلمية المنشودة.

والحق عندي أنه لا تناقض بل على العكس تلازم بين الدراسة الاجتماعية والنظر والتأمّل في منطلقاتها ومفاهيمها وأدواتها، وهو نظر وتأمل واجب مادام طالب العلم الحقيقي لا يُحصله إلاّ بدوام النقد والمراجعة ونبذ التقليد والتلقي السلبي، وما تطوّر العلم وتجاوزه مرحلة تلو الأخرى إلاّ نتاج تأمّلات ونظرات لروّاد ومبدعين جدّدوا في العلم وحدوده ومنطلقه وأدواته، خاصة إذا أدركنا أن علاقة المنهج العلمي بالواقع في الرؤية الإسلامية لا تقف عند حدود الاستجابة لتطوّره ورصد هذا التطوّر بل تتجاوزه إلى التأثير في هذا الواقع وتقويمه والوقوف منه موقف المسؤولية انطلاقاً من مفاهيم «الاستخلاف» و«الأمانة»، وهي بذلك تختلف عن المنهاجية الغربية القائمة على أسس مادية وضعية فصلت العلم عن الدين واعتبرت الأخير أحد مصادر المعرفة لا أحد مصادر العلم، بل وفصلته عن الفلسفة أيضاً جاعلة لكل منهما منهاجيته وأدواته، وأثمرت تلك الوضعية في مسلمات ومنطلقات العلم، أي «ما قبل المنهج»، ما يسمى بالموضوعية في المنهج أي قيامه على فهم وتحليل ما هو كائن دون الانشغال بما يجب أن يكون، وبذا أصبح الواقع هو المنطلق والموضوع، وأضحى هدف الجماعة العلمية هو تحقيق الضبط

(*) مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

الكامل والوصول إلى «علم خال من القيم».

وفي ظل هيمنة العلم الغربي على صياغة المنهج والاقترابات في العلوم الاجتماعية المعاصرة وادعائه العالمية، ومع شيوع الجهل بالمنطلقات المعرفية الكامنة وراء هذا المنهج (أو تجاهلها) فقد انتقلت هذه الرؤية إلى الدراسات العربية وتبناها الكثير من الباحثين العرب الذين اعتبروا أن شرط المنهج العلمي هو تحقيق «الموضوعية» أي إمكانية الاشتراك في إنجاز أو بلوغ نفس النتائج بتكرار المنهج وإن اختلفت الاقترابات، فالعلم في هذا الإطار يتميز عن سائر الفاعليات الإنسانية بأنه وحده الذي يتيح الاتفاق في وجهات النظر إلى موضوع الدراسة، وهو اتفاق على الطريقة التي تعالج بها الاختلافات النظرية تمهيداً لحسمها والفصل فيها. والعلم إذن منهج ينتج محتوىً نظري أو معرفي، و«الذي يهم فيه هو منهجه وليس محتواه المعرفي لأن نتائجه النظرية أو معارفه سرعان ما تتجاوزها البحوث التالية»[1].

الموضوعية في الواقع العملي إذن هي موضوعية توثيقية لا علاقة لها بالإبداع العقلي، فهي تحول العقل إلى آلة رصد يُربط نجاحها بتحييد الفكر المتميز للباحث حتى يمكن لأي باحث آخر الوصول لنفس النتائج كي تتحقق وتتأكد عالمية المنهج، والفكرة الكامنة وراءها أن الملاحظة كافية وأن المعلومات المتوافرة عن الظاهرة تنطق بالصدق، وبذا تصبح عملية جمع المعلومات عملية تراكمية ذرية تضع المعلومة بجوار المعلومة وليست عملية تراكمية بنائية يتم فيها توظيف المعلومة في إطار نموذج معرفي واضح المعالم لدى الباحث يفسر الواقع بشكل تحليلي مركب. وبدلاً من أن يصبح المنهج أداة للوصول «للحقيقة» وتقويمها في ضوء «الحق»، يتحوّل لما يشبه الرياضة الذهنية بغض النظر عن مضمونه ومدى نفعه[2].

وقد بلغت هذه الرؤية للموضوعية ذروتها لدى المدرسة البنيوية حيث ظهر لدى البنيويون على اختلاف تخصصاتهم ميل واضح إلى فكرة النسق الشامل وضع أطر وقوالب

---

(1) د. صلاح قنصوة، «وحدة المنهج وتعدد المنحى في العلوم الاجتماعية»، في: د. سهير لطفي (محرر)، إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1984، ص 103.

(2) حول الفكرة السائدة في المنهاجية الغربية بشأن أهمية المنهج لا محتوى المعرفة انظر في مجال التحليل السياسي على سبيل المثال:

Alan C. Isaac, Scope, & Methods of Political Science, Illinois: The Dorsey Press, 1985, P.P. 28 - 32.]

أساسية تندرج تحتها الظواهر الموجودة في الواقع، وهي ذات طبيعة عقلية حتى لو اتخذت مظاهرها أشد الصور حسية. وانصب اهتمام البنائيين على عدة علوم أهمها علم اللغة، وفي مجال العلوم الاجتماعية قاد في الستينيات ليفي شتراوس اتجاهاً يرى أن العلم سواء أكان طبيعياً أم إنسانياً له منهج واحد، وأن ما يصلح لأحدهما يصلح بعد تعديلات طفيفة للآخر، وأن العلوم التي تبحث في الإنسان تستطيع أن تمسك بطوق النجاة الذي ينقذها من عواصف التخبط والتناقض واللاموضوعية إذا طبقت نفس المنهج الذي جُرب بنجاح في العلوم الدقيقة، ووجد هذا الاتجاه في علم اللغة نموذجاً واضحاً لعلم إنساني تمكن من اللحاق بركب العلوم المنضبطة، وقد سميت هذه المرحلة بما تزامن معها من رؤية شاملة للإنسان والكون والتي لم تكن البنائية إلاّ أحد تطوّراتها بمرحلة «الحداثة»، وتلتها منذ السبعينيات مرحلة «ما بعد الحداثة» والتي تعد «التفكيكية» أبرز مدارسها، وهي المدرسة التي تذهب على العكس تماماً من البنائية إلى نسبية اللغة انطلاقاً من شك مطلق في دلالات الألفاظ واتهاماً للغة بأنها تفتقر إلى الصلة بين الدال والمدلول، ذاهبة إلى أنه لا توجد علاقة حتمية بين العقل والمعنى، وهو ما يؤدي إلى مراجعة كل لفظ ومفهوم بشكل كامل، ويؤدي للحيلولة دون استقرار المفاهيم أو تراكمية العلم. وقد ظهر هذا الاتجاه في البداية في أقسام اللغة والنقد الأدبي ثم انتقل للعلوم الاجتماعية واستخدم في إطار العلوم السياسية في تحليل الخطاب ودراسة الأيديولوجيا، ثم ما لبث أن استخدم في تحليل المؤسسات السياسية ومراجعة جدواها ووظائفها والتشكيك في حتميتها، بما فيها الدولة ذاتها، وكان من رواد هذه المدرسة فوكو ودريدا ولا كان[1].

وقد تعرضت الموضوعية الجامدة للنقد في الكتابات الغربية ذاتها، فركز البعض على وظيفة العالم الاجتماعي في تطوير الوعي في مجتمعه[2]، وأثار البعض قضية الانفصام الذي حدث بين العلم والأخلاق ودعا إلى ممارسة الجماعة الأكاديمية لدورها في حفظ القيم الأساسية للمجتمع[3]، في حين انتقد آخرون الصبغة المادية المهيمنة على

(1) لمزيد من التفصيل حول البنائية وأهم أسسها النظرية راجع:
د. فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب، عدد ـ 1 ـ، 1980 وحول التفكيكية وأبرز أطروحاتها راجع:
- Chistopher Norris, Deconstruction: Theory & Practice, New Yorks: Methuen & Co., 1982.
- Chistopher Butler, Interpretation, Deconstruction & Ideology, Oxford: Clarendon press, 1984.

(2) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة د. سليم حداد، ط 1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1988، ص 11 - 12.

(3) Barry Schwartz, The Battle for Human Nature: Science, Morality & Modern Life, New York: =

العلم الغربي[1]، ووصل الأمر إلى حد طرح بعض الكتابات فكرة أهمية «اليوتوبيا» بالمعنى الإصلاحي التغييري من أجل مجتمع أكثر رشادة وفي ذات الوقت أكثر إنسانية[2].

وتوضح دراسة مفهوم «الموضوعية» في العلم الغربي أن المؤشرات تعد من أهم أدوات التحليل وضمانات الحياد والموضوعية[3]، لذا فإن نقد هذا المفهوم يستلزم التوقف عند قضية المؤشرات والتأمّل فيها. والمؤشرات هي «أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيّرات الاجتماعية وتسعى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية[4].

والمؤشرات نوعان[5]:

ـ **مؤشرات موضوعية**: وهي التي ترصد السلوك والظروف الخارجية والخصائص الفسيولوجية، وهي التي يمكن ملاحظتها ظاهرياً ويمكن لأي باحث مدرب تسجيلها.

ـ **مؤشرات ذاتية**: وهي التي تعتمد على رؤية الأفراد وتقديراتهم ومشاعرهم وتطلعاتهم ونواياهم، ولا يمكن رصدها إلاّ من خلال المقابلة والاستبيان. ونظراً لأن المؤشرات الذاتية تتم بلورتها من خلال أكثر من بحث اجتماعي فإنها في أحيان كثيرة تكون أكثر دقة من المؤشرات الموضوعية.

ويلاحظ على المؤشرات كأدوات للمنهج العلمي الوضعي ما يلي:

أولاً: أنها تستخدم في إطار الاتجاه الأمبريقي الذي يعتبر المدخل للتخلص من الذاتية والانحياز وتحقيق الموضوعية والحياد، وهذا الاتجاه، خاصة في صورته المتطرفة، ترد عليه تحفظات[6]:

= W.W. Norton & co. INC., 1985, P.P 15 - 22.

(1) ج. د. برنال، موجز العلم في التاريخ، ترجمة د. سعيد الفيشاوي، بيروت: دار الفارابي، 1982، ص ص 175 - 179.

(2) Christine E. Sleeter & Carl A. Grant, Making Choices for Multicultural Education, Toronto Merill Publishing, Co., 1988, P.P. 175 - 213.

(3) Mary Grisez Kweit & Robert W. Kweit, Concepts, & Methods for Political Analysis, New Jersey: The Prentice a Hall Inc., 1981, P.P. 15 - 16.

(4) Ian Miles, Social Indicators for Human Development, New York: St. Marin's Press, 1985, P.P. 15 - 16.

(5) Ibid, P.P. 67 - 69.

(6) د. محمد عزت حجازي. «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، في: د. محمد عزت حجازي وآخرون. نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 20 - 21.

ـ فهو يقبل المجتمع كمعطى منظم لا إشكالية فيه، وبذا يتم الانطلاق من تصور خاطىء للمجتمع وتهدر الوظيفة والمسؤولية النقدية لعلم الاجتماع.

ـ أنه اتجاه ذري تجزيئي لا يعرض للمجتمع كنسق متكامل وإنما يتناول بعض الظواهر الفرعية كلاً على حدة وقد يتجه لربط بعض منها بالبعض الآخر، ولكنه لا يتناول المجتمع ككل.

ـ أنه في محاولة تشكيل نفسه على غرار العلوم الطبيعية لا يعتد بغير المعلومات الكمية وهو بذلك يتجاهل البعد التاريخي ويرفض تجاوز الواقع القائم والبحث عن أصوله ونشأته وتطوّره ومستقبله فهو معاد للتنظير غير قادر عليه ويقف عند حدود وصف الظواهر محل الدراسة ويصل في ذلك لمدى من الضحالة والعقم يصعب تصديقه.

المؤشرات إذن في سياقها الأمبريقي ومنهجها المادي تحتاج لنظر في ضوء الرؤية المنهاجية الإسلامية التي تنظر للإنسان باعتباره وحدة كلية لا ينفصل فيها الجانب المادي عن الجانب الروحي، واهتمام الدراسات الوضعية بالإنسان قياساً على المادة والتعامل معه بقوانين المادة إنما هو أمر يناقض المفهوم الأساسي لكرامة الإنسان وحقيقة الأمانة والاستخلاف. كذلك تتحفظ الرؤية الإسلامية على فلسفة المؤشرات من حيث الوزن الرقمي الذي قد يعكس الحقيقة لكنه لا يقيسها بالحق.

ثانياً: أن النظرة المادية تحكم صياغة المؤشرات، خاصة المؤشرات الموضوعية، وتتداخل المؤشرات الاجتماعية والسياسية مع المؤشرات الاقتصادية في أحيان كثيرة خاصة في دراسات التنمية والتطوّر السياسي، حيث تعتبر العوامل المادية، خاصة الاقتصادية، هي المتغير الأصيل الذي تتشكل بخصائصه كافة المتغيرات الأخرى للوجود الإنساني. وتكمن المشكلة في استنباط هذه المؤشرات من ملاحظة خبرات المجتمعات الغربية والتي تختلف في كثير من النواحي عن الخبرات التاريخية والراهنة للمجتمعات الإسلامية[1]، فمؤشرات الديمقراطية مثلاً ترتبط بخصائص النظم السياسية في الغرب ومؤسساتها. ويؤدي غياب هذه الخصائص إلى اعتبار النظام السياسي غير ديمقراطي، في حين أن هناك مجتمعات لها

(1) انظر:
د. جلال عبد الله معوض، «المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطوّر السياسي»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد السابع، شتاء 1987، ص 66 - 74.
- Judith Innes de Neufville, Social Indicators & Public Policy, Interactive Processes of Design Apllication, Amsterdam: Elsevier Scientific Publications Co., 1975, P.P. 44 - 45.

آليات خاصة في التعبير عن الرأي وتجميع المصالح والمشاركة السياسية كالنظم القبلية على سبيل المثال[1] ، فالعبرة في استخدام المؤشرات هي بالخصائص المستفادة من الخبرة الغربية لا بالهدف المراد تحقيقه، وبذا يتمّ بشكل غير مباشر الترويج والتسويق للنموذج الغربي من خلال الإطار المعرفي والمنهج وأدواته[2] .

ثالثاً: أن المؤشرات الموضوعية، خاصة المرتبط منها بالمؤسسات السياسية وما يقترن بها من أنشطة سياسية، تحتاج إلى قاعدة من المعلومات والاحصاءات لا تتوافر بدرجة كبيرة في دول العالم الثالث، وهو ما يمثل صعوبة إجرائية ويفرض على الباحث استخدام أدوات أخرى لفهم وقياس التطور الأساس في المجتمع[3] .

رابعاً: أن المؤشرات السياسية في الدراسات الغربية هي مؤشرات موضوعية بالأساس[4] والدراسات التي تستخدم المؤشرات الذاتية وتقيس الوعي والتوجهات السياسية للفرد وإدراكه للواقع السياسي ترتبط بالنظرة للإنسان وأبعاده النفسية ومداخل دراستها، وهي نظرة تختلف عن النظرة الإسلامية للإنسان في جوانب كثيرة[5] ، كما أنها من ناحية أخرى تقيس نظرة الإنسان الغربي للعملية السياسية وهي نظرة ترتبط برؤيته الذاتية للكون ووعيه بمفردات معينة في الواقع السياسي الغربي، مؤسسية أو معنوية، وبذا يصعب الفصل هنا بين «الذاتي» و«الموضوعي» ويصعب تطبيق هذه المؤشرات في دراسة الواقع العربي والإسلامي دون مراجعة وفحص.

ويلاحظ انطباق هذه التحفظات على استخدام المؤشرات في الدراسات السياسية

---

(1) - Ian Miles, Op. Cit., P.P. 71 - 72.

(2) د. جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 81 - 91.

(3) د. حول صعوبة الحصول على المعلومات في دول العالم الثالث وعدم توفر الإحصاءات انظر:

Ian Miles, OP. Cit., P. 32.

- Ziauddin Sardar, Information & The Muslim World: A Strategy for the Twentey First Century, London: Manell Publications Ltd., 1988, P.P 20 - 21.

(4) من أوائل الكتابات حول المؤشرات وأبرزها والتي تركز على المؤشرات الموضوعية دون الذاتية:

Bruce M. Russett et. al., World handbook of Political & Social Indicators, New Hampshire: York University Press, 1964.

(5) انظر على سبيل المثال:

- John P. Robinson et. al., Measures of Political Attitudes, Michigan: University of Michigan press, 1968.

- Karl F. Schuessler, Measuring Social life Fealings, San Francisco: Jossey Bass Publishen., 1982.

- Milton Rokeach, «Measurment of Value Systems», in: Gilbert Abcarian & John W. Soule (eds), Social Psychology & political Behaviour: Problems & Aspects, Columbia: Charles E. Merrill Publication Co., 1971, P.P 21 - 39.

على دراسات المرأة على سبيل المثال والتي استخدمت المؤشرات لقياس وضع المرأة في المجتمع العربي، إذ غلب عليها استخدام المؤشرات الموضوعية ولم تحاول في هذا السياق بلورة مؤشرات مرتبطة بالإطار الحضاري وطبيعة الممارسة السياسية في المجتمعات العربية والإسلامية بل تبنت المؤشرات الغربية، ففي مجال قياس وضع المرأة بشكل عام في المجتمع يتم قياس المشاركة المؤسسية والعمل بأجر[1]، وفي مجال قياس المشاركة السياسية تستخدم مؤشرات مثل نسبة الناخبات المسجلات من النساء، ونسبة المرشحات في الانتخابات، ونسبة المرأة في الأحزاب السياسية والهيئات البرلمانية والمناصب الرسمية التنفيذية[2]، وهي كلها مؤشرات تركز على الهياكل والمؤسسات وتغفل صور عديدة للمشاركة السياسية غير المؤسسية، ولا تعكس في حد ذاتها وضع المرأة في العملية السياسية بل قد تكون مضللة أحياناً إذا ما تم تحليلها في ضوء أزمة الشرعية في النظم السياسية وطبيعة الممارسة السياسية في النظم والمجتمعات غير الصناعية ودور المجتمع في مقابل دور الدولة في الإطار الحضاري الإسلامي.

وإذا كانت بعض الدراسات قد حاولت استخدام مؤشرات ذاتية في محاولة لقياس وعي المرأة وموقفها من النظام السياسي فإنها قد تبنت نفس المؤشرات الذاتية الغربية والتي لا تتفق ووعي وإدراك المرأة العربية للواقع السياسي العربي، وبذلك لم تسهم كثيراً في فهم آليات التوجهات السياسية للمرأة ولم تفسر ظواهر كالسلبية السياسية وعدم المتابعة للأنشطة السياسية في أجهزة الإعلام، فجاءت هذه الدراسات رصدية أكثر منها تحليلية[3].

---

(1) انظر على سبيل المثال:
ـ د. زهير حطب ود. عباس مكي، الطاقات النسائية العربية: قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987، ص ص 5، 120 - 168.

(2) انظر:
ـ د. ليلى محمود نوار، «بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المقترحة التي تعكس أوضاع المرأة العربية في منطقة غرب آسيا»، بحث غير منشور مقدم إلى اجتماع مجموعة العمل حول تطوير المؤشرات وتحسين الإحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية 15 - 19 أكتوبر 1989 بالقاهرة ونظمتها الأمم المتحدة مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص 35.
ـ المكتب الإحصائي والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة، «إعداد المؤشرات الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة»، تقرير غير منشور مقدم إلى اجتماع مجموعة العمل، المرجع السابق، ص 64.

(3) راجع على سبيل المؤشرات المستخدمة في دراسة:
ماجدة أحمد شفيق غنيمة، أثر الأمية على الثقافة السياسية للمرأة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، =

ولعل المفهوم الذي يمكن طرحه في الرؤية المنهجية الإسلامية كمقابل لمفهوم «الموضوعية» هو مفهوم «الاستقامة» الذي هو تعبير عن الوسطية الإسلامية، وهو مفهوم يرتبط في الاستخدام القرآني بمفاهيم العدل والإيمان والأمانة والشهادة، كما أنه يرتبط في اللغة بمفهوم القيم حيث يشتركان في جذر لغوي واحد، وهو ما يشير إلى علاقة راسخة بينهما ويميز الاستقامة عن الموضوعية التي تفصل العلم عن الأخلاق والقيم، حيث أن مفهوم الاستقامة حين يتضمن هذا الارتباط فإنه يشير إلى أخلاقية العلم كضرورة تحكم عملية البحث كما يعبر عن أخلاقية المفاهيم الإسلامية من ناحية ومرجعيتها وضبطها للواقع من ناحية أخرى[1] .

الاستقامة بهذا المعنى هي العنصر الأساسي في المنهج العلمي الموصل إلى الأهداف والمقاصد، إذ يتعذر أن يبلغ الباحث أو العالم غايته دون أن تكون الاستقامة رائدته في البحث والدراسة ودون استقامة نفسه وإبعادها عن الأهواء وتحليه بأخلاق العلماء كالشعور بالمسؤولية أمام الله والتواضع والأمانة العلمية والعمل بمقتضى العلم وبيانه وعدم كتمانه والصدق والابتعاد عن الظن[2] .

وإذا كان المنهج الغربي يقوم على رصد الواقع ولا يدخل القيم في التحليل فإن الاستقامة تعني تقويم الواقع وفق الرؤية والمثالية الإسلامية[3] ، وهو ما يربط الاستقامة من خلال البعد القيمي بنفع الناس، فالعلم ليس حرفة أو ممارسة عقلية نظرية بل وظيفة اجتماعية هدفها الإصلاح[4] ، وفهم السلوك الإنساني في العلم الاجتماعي الإسلامي لا يتأتّى بإيجاد مسافة من الحياد والموضوعية الباردة بين الباحث والظاهرة الاجتماعية، بل يتأتى بالانخراط الفعلي في هذا الواقع ومعايشة الناس والتعامل معهم والوقوف على مشاكلهم ومساهمة واقعية في نشاطاتهم المتنوعة على أوسع نطاق وعلى مستوى كل

= جامعة القاهرة، 1982 .

(1) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987، ص 60 - 61 .

(2) المرجع السابق، ص 61 - 67 .

(3) د. فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982، ص 99 - 100 .

(4) حول وظيفة العلم في الرؤية الإسلامية انظر على سبيل المثال:

ـ د. محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للعلم، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989، ص 55 - 63 .

الطبقات والفئات، فهذا الانخراط الفعلي في الواقع الإنساني قدر ضروري لا غنى عنه لمن يريد الفهم، وهو يتكامل في منهج الباحث مع الفهم العميق للأسباب والعوامل المحددة للواقع الاجتماعي والسنن التي تحكمه، أي الجانب النظري الذي يقدم نموذجاً تفسيرياً للظواهر ويضبط رؤية الباحث ويصبغها بالعدل واجتناب الهوى[1] .

المنهج الإسلامي إذن من خلال «الاستقامة» لا يفصل العلم ولا لغته عن فهم عامة الناس ومصالحهم كما أنه يربط بين المعرفة والعمل بها، أي أنه يولد فقهاً شرعياً واقعياً حركياً فاعلاً قد تصل فعاليته في مراحل معينة من تاريخ الأمة إلى حد أن تكون له وظيفة كفاحية[2] .

وإذا كانت المؤشرات في صيغتها الغربية محل نقد، فإن هذا لا ينفي إمكانية استخدامها كأداة من أدوات التحليل السياسي شريطة أن تتم صياغتها في ضوء الخصوصية الحضارية، وهو ما يفترض وجود إطار معرفي واضح وسياق نظري تحليلي للقضية محل الدراسة توظف في ضوئه هذه المؤشرات وتكتسب دلالتها، وذلك إلى أن يمكن في المستقبل بناء مؤشرات أكثر دلالة وأكثر تفسيرية من تلك المستخدمة في دراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي[3] .

---

(1) د. عبد الحميد النجار، في فقه التديّن فهماً وتنزيلاً، كتاب الأمة، عدد 22، صفر 1410، ج 1، ص 128 - 125 .

(2) حول ارتباط العلم في الرؤية الإسلامية بنفع الناس وبالعمل انظر:
أبي إسحق الشاطبي، مرجع الموافقات في أصول الأحكام، بيروت: دار الفكر، 1341 هـ القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989، ج 1، ص 61 - 68.
وحول دور الجامعات في تحقيق ذلك انظر على سبيل المثال:
د. أحمد العسال، دور الجامعات الإسلامية في تطبيق الشريعة في المجتمعات الإسلامية، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية. 1989، ص 20 - 35.
وحول الوظيفة الكفاحية للفكر الإسلامي انظر:
د. حامد ربيع، «إشكالية التراث وتدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية»، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة تدريس العلوم السياسية بالوطن العربي المنعقدة بقبرص 1985/2/8، ص 14 .

(3) لاحظ أن عملية بناء المؤشرات تأخذ سنوات طويلة، خاصة المؤشرات الذاتية، يقدرها البعض بـ 15 - 20 سنة، انظر:

Judith Innes de Neufville, Op. Cit, P.P. 120 - 122.